

•
•

•

—

دور قطاعات الانتاج والخدمات
في تطوير التعليم العالي والأستثمار فيه
قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
3	● مقدمة الدراسة
3	● أهداف الدراسة
3	● أسئلة الدراسة
4	● التعليم العالي والأستثمار في رأس المال البشري
4	● الأنفاق على قطاع التعليم العالي الحكومي والمواعمة مع متطلبات التنمية
5	● العرض والطلب على التعليم العالي
8	● التعليم العالي العربي بين العام والخاص
13	● خريجو التعليم العالي العربي واقصاديات العمل
16	● مساهمة التعليم العالي العربي في الاختراعات والبحوث
19	● تكلفة التعليم العالي
21	● التعليم العالي العربي والأنفاق على البحث العلمي
23	● التعليم العالي العربي والشراكة مع قطاع الأعمال
25	● التعليم العالي العربي والجامعات الوقفية

27	●.....الخلاصة
27	●.....التوصيات
28	●.....المراجع

تضطلع الجامعات أينما تواجدت، بأهداف نبيلة تتعلق بإعداد الفرد المنتج و المساهم في نهضة وطنه وأمتة من خلال التعليم العالي الذي يتلقاه والفرص المتاحة لأجراء بحوثه ودراسته وكيفية خدمة مجتمعه. وتلك هي أساساً الوظائف الرئيسية الأولى لكل مؤسسات التعليم العالي أينما كان.

ومؤسسات التعليم العالي هي التي تثري المعرفة الإنسانية وهي التي تحرض على صناعتها وإكسابها للآخرين خدمة للحياة البشرية. ويبدو جلياً واضحاً أهمية التعليم العالي في المجتمعات البشرية، فكلما كانت تلك المؤسسات مميزة انعكست على المجتمع ليبدو أكثر تميزاً. ولا يأتي تميز مؤسسات التعليم العالي من فراغ. بل له عناصر أساسية أولها مقدار الدعم والتمويل الذي يخصص له والذي بدونه لا تقوم قائمة له. فكمأن المال عصب الإقتصاد، كذلك المال عصب تقدم مؤسسات التعليم العالي وتميزها، فالبحوث والإختراعات والإكتشافات العلمية لا تتحقق دون تمويل كافٍ سواء أكان من الحكومة أم من قطاع الأعمال الخاص.

ومن هذا المنطلق سوف تتبع هذه الدراسة نشأة مؤسسات التعليم العالي العربي، الحكومي والخاص، من حيث بداياتها ورواها وأهدافها وتمويلها ومقارنتها بنظيراتها العالمية. وكذلك مساهمات القطاع الخاص في دعم وتمويل مؤسسات التعليم العالي العربية ومقارنتها مع نظيراتها العالمية، ثم للدراسة وقفة مع مفهوم الجامعات الوقفية Endowment غير الربحية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

1. أعداد الجامعات العربية الحكومية والخاصة.
2. بداية التعليم العالي في المنطقة العربية.
3. أسباب تأسيس الجامعات الخاصة (معظم التعليم العالي الخاص هو جامعي).
4. مساهمة القطاع الخاص بالإستثمار في التعليم العالي.
5. وجود أو عدم وجود جامعات عربية وقفية.

أسئلة الدراسة

نتيجة للبحث والإستقصاء الذي سيبدأ في هذه الدراسة فسوف تجيب على الأسئلة التالية:

1. متى بدأ تأسيس الجامعات الخاصة وكم عددها اليوم؟
2. لماذا سمحت الدول العربية بتأسيس الجامعات الخاصة؟
3. هل مساهمة القطاع الخاص في تأسيس الجامعات الخاصة فاعلة علمياً أم أنها مشاريع استثمارية؟
4. ماهي الجامعة الوقفية، وهل لها وجود في المنطقة العربية؟

يعتبر التعليم العالي (جامعات، كليات، معاهد عليا) استثماراً في الأفراد للمستقبل، ولذلك يطلق عليه الإستثمار في رأس المال البشري (Investment in Human Capital) إلى جانب كل مراحل التعليم ابتداءً من التعليم الأساسي وحتى مرحلة الدراسات العليا. فإن ما تنفقه الدولة من تكاليف رأسمالية وتكاليف جارية على القطاع التربوي متمثلاً في التعليم والبحوث العلمية يعتبر استثماراً للمستقبل في أفراد المجتمع. وتلك التكاليف والمصاريف التي تنفقها الدولة على تعليم الأفراد تعتبر استثماراً مستقبلياً طويل الأمد حيث لا تتوقع الدولة عائداً سريعاً لإستثماراتها نظراً لطول الفترة التعليمية التي تمتد من مرحلة التعليم الابتدائي وحتى الدرجة الجامعية الأولى على سبيل المثال.

أما العائد الذي تتوقعه الدولة من جراء استثماراتها في رأس المال البشري فيتمثل في مدى وكمية ونوعية مساهمة الخريجين، من مختلف الإختصاصات والمراحل التعليمية، في الدخل القومي الكلي عن طريق دخول هؤلاء الخريجين التي يحصلون عليها من أعمالهم بعد التخرج. وزيادة على ذلك فإن الدولة والمجتمع ككل يتطلعان إلى ما قد سيأتي به الخريجون من زيادة في الخبرات العلمية والعملية من اكتشافات واختراعات وبحوث علمية منتجة وأعمال ذات مردود اقتصادي والتي تعود على الأفراد والمجتمع بعائد علمي واقتصادي.

يختلف المشتغلون في حقل اقتصاديات التربية حول كيفية قياس العائد على الإستثمار في رأس المال البشري نظراً لتداخل العنصر البشري مع عناصر الإنتاج الأخرى المتعددة من رأس مال نقدي واصول ومواد خام وآلات وتكنولوجيا ومهارات علمية. لذلك يستحسن أن يقاس العائد على الإستثمار في رأس المال البشري بالأثر الذي يتركه على المجتمع ككل من النواحي الإقتصادية/الإجتماعية بكافة أبعادها. فإذا ما كانت نظم التعليم كلها من مرحلة ما قبل المدرسة وحتى مرحلة الدراسات العليا قوية وناجحة وظهرت آثارها على تقدم المجتمع الذي تتواجد فيه فنستطيع القول أن التعليم حقق أهدافه ولو بدرجات.

أصبحت هذه العبارة مستهلكة إذ كُتب عنها الكثير في كافة الدول العربية. والشكوى دائماً من ضعف التخطيط وعدم سد احتياجات سوق العمل. إلا أن واقع الأمر شيء آخر، فالإقتصادات الوطنية العربية كافة غير قادرة على استيعاب خريجي الجامعات النمطيين لأن الإقتصادات نفسها نمطية، بمعنى أن الخريجين يتركزون حول تخصصات العلوم الإنسانية والإجتماعية بالدرجة الأولى ومن ثم إلى بعض التخصصات الأخرى كالهندسة والطب والحاسوب التي أتخمت سوق العمل بفائض من الخريجين (1)

1. لمزيد من المعلومات حول هذا الأمر راجع: منظمة العمل العربية – المنتدى العربي حول "الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل" 2008، الرباط، ص:ب: 2-3

فليس هناك جامعة عربية واحدة تمنح درجة جامعية في تصميم السيارات اسوة بجامعة COVENTRY. والدول العربية كافة تضطلع بالإتفاق على التعليم العالي، بجزئه الأكبر، قبل عقدين من الزمان. ولكن الأمر تغير منذ نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي بعد ان ناعت معظم الدول العربية بثقل الإتفاق على التعليم العالي.

وقبل الإسهاب في مناقشة موضوع الإتفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي يتطلب الأمر فهم الخلل في العرض والطلب على التعليم العالي العربي.

() () (1)

تعاني الأغلبية الساحقة من الدول العربية من حالة في الخلل بين العرض و الطلب على الخدمات التربوية (التعليم) وخاصة في قطاع التعليم العالي لسبب رئيسي ،يكاد يكون الوحيد، وهو نقص أو صعوبة في التمويل للتوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي، جامعات وكليات ومعاهد تقنية عليا... الخ. والخدمات التربوية (بشقيها التعليمي) شأنها شأن أي سلعة أو خدمة أخرى تخضع بدورها لقانون العرض والطلب.

وإذا افترضنا أن الطلبات المقدمة لجامعة ما على سبيل المثال من قبل الطلبة للدراسة في الجامعة هي 2000 طالب (الطلب على التعليم الجامعي)، وأن الطاقة الاستيعابية للجامعة هي 10.000 طالب (العرض من خدمات التعليم الجامعي) يدرس فيها فعلياً 9.000 طالب وطالبة، فإن المتبقي من الطاقة التي يمكن أن تستوعبها الجامعة هو 1000 طالب وطالبة، والطلب هو 2000 لذلك تنشأ حالة من الخلل بين ما هو مطلوب من خدمات التعليم الجامعي وما هو معروض منها.

والطاقة الاستيعابية للجامعة (10.000 طالب وطالبة) تحددها النسبة المئوية في الثانوية العامة للقبول الجامعي، ونوعية الدراسة الأكاديمية، ونسبة دارس لمدرس في قاعة الدرس... الخ. فحين يرتفع الطلب على الدراسة الجامعية إلى 11.000 فإن نوعاً من الخلل يحصل بين ما هو مطلوب من خدمات التعليم الجامعي وما هو معروض منها إذا ما قامت الجامعة بقبول طلبه أكثر من طاقتها الاستيعابية.

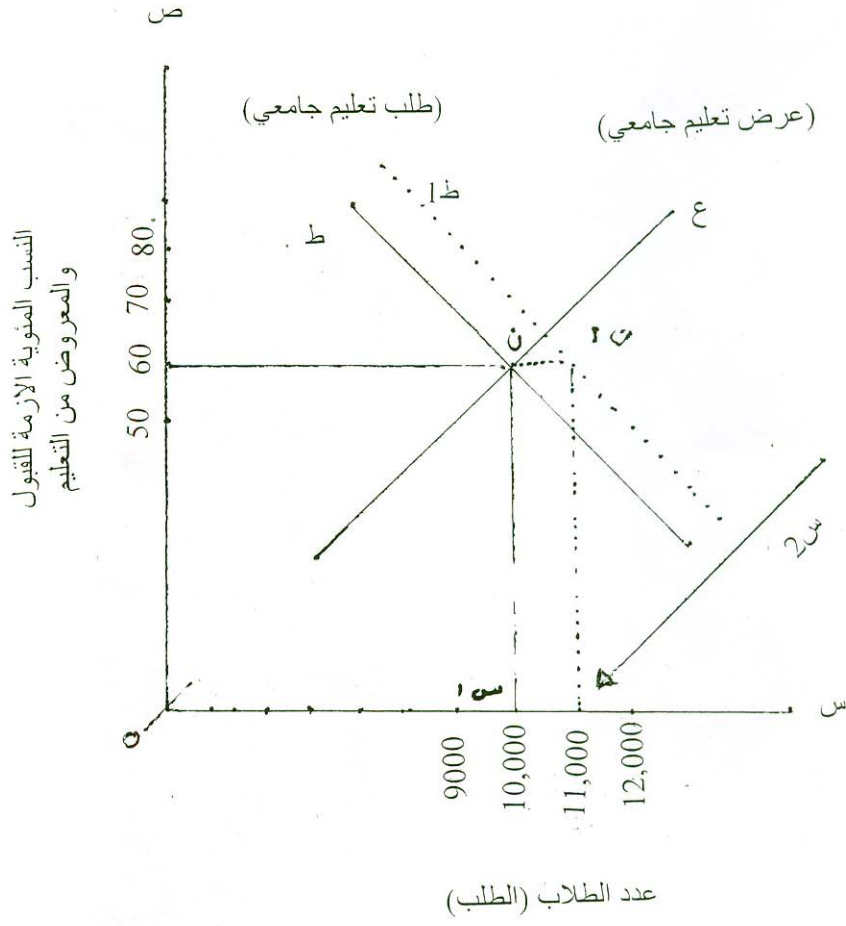
والنتيجة الحتمية هي التضحية بالمستويات الأكاديمية المقررة وتخفيضها إلى مستوى أدنى لتستطيع الجامعة تلبية رغبات الذين يطلبون التعليم الجامعي. أما إذا عمدت الجامعة إلى رفع النسب المئوية اللازمة للقبول فإنها تكون قد عملت على الحد من الطلب على التعليم الجامعي وذلك لتحقيق التوازن الذي يكفل عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية.

1. خلف، عمر " 1986، أساسيات الإدارة والإقتصاد في المؤسسات التربوية ذات السلاسل، الكويت، ص ب- 141-144.

الشكل رقم (1) يوضح إذا ما أبقت الجامعة على نفس الخدمات الجامعية المعروضة بالإضافة إلى نفس المستوى الأكاديمي والنسب المئوية 60 % اللازمة للقبول عند طاقتها الاستيعابية 10.000 طالب وطالبة متمثلة بالنقطة (س1) فإن نقطة التوازن تكون (ن). أما إذا قررت الجامعة قبول أعداد إضافية من الطلبة 1000 لتلبية رغبات الطالبين (ط 1) فوق طاقتها الإستيعابية وأبقت على نفس خدمات التعليم الجامعي والنسب المئوية اللازمة للقبول فيترتب عليه خلل متمثل في (ن- ن1) والذي ينعكس سلباً على النوعية الأكاديمية واكتظاظ قاعات الدرس بأعداد إضافية من الطلبة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العرض والطلب على خدمات التعليم العالي يمكن التحكم به بسهولة في أي دولة عن طريق اتخاذ القرارات التي تحدث خللاً في النوعية العلمية للدارسين. ومن ناحية ثانية وإذا ما طرأ توسع في المعروض من خدمات التعليم الجامعي ، عند مستويات أكاديمية مرغوب بها لتلبية الطلب فإن حالة من التوازن تتحقق في نظام التعليم العالي والعكس صحيح.

الشكل رقم (1)



حين استفحل الخلل بين العرض والطلب على التعليم العالي، لسبب رئيسي وهو الزيادة المضطردة في عدد السكان، سمحت الدول العربية، بأغليتها، بإنشاء جامعات خاصة التي بدأ تأسيسها منذ فترة الثمانينات من القرن المنصرم حتى بلغ عددها 26 جامعة خاصة (نصفها جامعات أردنية) حسب عضوية رابطة المؤسسات العربية الجامعية للتعليم العالي (1). وهذا الرقم أدنى بكثير من الحقيقة، وكذلك لم يوضح إتحاد الجامعات العربية (2)، احصاءات بيّنة ما بين الجامعات العربية الحكومية والجامعات الخاصة. بينما أوضح مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (3) أن عدد الجامعات العاملة في المنطقة العربية قد بلغ 398 جامعة، فيما كان منذ عشر سنوات 174 جامعة فقط، أي أن العدد تضاعف أكثر من مرتين، وإذا أضيفت المعاهد العليا وكليات المجتمع ومعاهد اعداد المعلمين وغيرها من مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات فإن عدد مؤسسات التعليم العالي يصل اليوم (عام 2009) الى 1139 مؤسسة. ويشير تقرير المؤتمر أيضا الى ان القطاع الحكومي يمثل 36 % من مؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية.

ومن ناحية ثانية، ومتطابقة إلى حد كبير مع تقرير اليونيسكو، يشير تقرير مناخ الإستثمار 2008 حول مؤشرات التعليم العالي في الدول العربية إلى أن عدد الجامعات في الدول العربية بلغ (385) جامعة – الجدول رقم(1)- عام 2008 مقارنة مع مائتين وثلاثة وثلاثين (233) (4) جامعة عام 2003 نصفها جامعات خاصة ومعظمها حديث التأسيس لا يتجاوز السنوات العشر. هذا ناهيك عن الكليات المتوسطة الخاصة (سنتان) والتي لا يقبل الطلبة عليها كثيراً لتفضيلهم اسم "الجامعة". ولذلك يفضل مؤسسو (مستثمرو) مؤسسات التعليم العالي الخاصة تأسيس جامعات مباشرة. لدرجة أن عدد الجامعات الخاصة في لبنان قد بلغ سبعة وثلاثين (37) لعام 2008 مقابل جامعة حكومية واحدة فقط. وفي دولة الامارات العربية المتحدة بلغ عدد الجامعات الخاصة ست عشرة (16) جامعة مقابل جامعتين حكوميتين لعام 2008*. تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الجامعات العربية الخاصة تحمل أسماء دول أخرى "جامعة كذا ... الأمريكية، الروسية، الألمانية، سوربون ... الخ"

1. راجع في هذا الشأن موقع الرابطة على شبكة الحاسوب، والمعلومات أعلاه بتاريخ 15-11-2009.
 2. راجع في هذا الشأن موقع اتحاد الجامعات العربية على شبكة الحاسوب للجامعات فإن عدد مؤسسات التعليم العالي يصل اليوم (عام 2009) إلى 1139 مؤسسة. ويشير تقرير المؤتمر أيضا إلى أن القطاع الحكومي يمثل 36% من مؤسسات التعليم العالي في المنطقي العربية.
 3. مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية "المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي"، القاهرة، 31 مايو-2 يونيو 2009، ص. 12.
 4. مؤشرات التعليم العالي في الدول العربية، "تقرير مناخ الإستثمار 2008"، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار.
- *الكثير من الجامعات العربية الخاصة ليست أعضاء في إتحاد الجامعات العربية. راجع الدليل الالكتروني العربي للتعليم العالي 2009.

الجدول رقم (1)

تطور عبد الجامعات في الدول العربية 1950 (- 2008)			
اجمالي	جامعة خاصة	جامعة حكومية	السنة
9	2	7	قبل 1958
45	8	37	1973
140	26	114	1993
233	77	156	2003
385	192	193	2008

وحيث رضخت الحكومات العربية ، بأغلبيتها ، إلى مطالب المستثمرين بتأسيس جامعات خاصة وذلك لسد الثغرة بين ما هو معروض من التعليم العالي والطلب عليه ، تكون بالتالي حررت إحتكار الدولة من السيطرة المطبقة عليه. ولا شك أن بعض الحكومات العربية، ومنها لبنان والأردن، وفلسطين، ومصر، واليمن ، والسودان ، كانت تنوع بالوتيرة المتصاعدة لتكاليف التعليم العالي نظراً للزيادة المضطردة في عدد السكان حيث تشكل الفئة العمرية ما بين ستة عشر عاماً (16) وأربعة وعشرين عاماً (24) ما نسبته 26 % من عدد السكان في الوطن العربي ، وهي الفئة المؤهلة للإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي العربي.

إلا أن التضارب كان واضحاً وجلياً بين منطق وأهداف ورؤى كل من مؤسسات التعليم العالي الحكومي ومؤسسات التعليم العالي الخاص.

ففي حين تسعى مؤسسات التعليم العالي الحكومية إلى تحقيق الأهداف الإجتماعية بالرقى والتقدم دون الإلتفات إلى تحقيق الربح المادي ، فإن مؤسسات التعليم العالي الخاصة، متمثلة بالجامعات تهدف إلى تحقيق ربح مادي نظير الإستثمار.

وللخروج من حالة التهاافت على إنشاء الجامعات الخاصة التي تهدف بأغلبيتها إلى تحقيق الربح ، مستثنين من ذلك بعض الجامعات الأجنبية الخاصة المتواجدة على أراضي عربية كالجامعة الأمريكية في بيروت ، والجامعة الأمريكية بالقاهرة ، فقد طرحت بعض الدول العربية اقتراحات لإنشاء جامعات من نوع آخر.

فاقترحت جمهورية السودان إنشاء جامعة تكون نموذجاً لجامعة عربية مشتركة يدرس فيها أساتذة عرب من شتى الجنسيات العربية وتدار مالياً وإدارياً من شتى الجنسيات العربية.

كما اقترح العراق وضع دراسة جدوى لإنشاء جامعات مشتركة شبه إقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال أو لتجمع دول المغرب العربي أو لتجمع دول المشرق العربي.

وأما ليبيا فاقترحت ايجاد برامج ومشروعات علمية وتعليمية وتربوية وثقافية مشتركة بين الدول العربية ، مثل مدينة العلم أو جامعة الدراسات العليا أو الهيئة العربية للبحث العلمي أوالمجلس العربي للعلوم والتقنية ، أوالمدينة العربية للعلوم والتقنية(1).

وهناك دعوات لوضع قواعد وإجراءات لتيسير الإستثمار العربي المشترك في مجال التعليم العالي ،على أن تشارك كل دولة بما لديها من إمكانيات متاحة وخيرات متوفرة في جهد عربي متكامل وذي حجم كبير وفاعل ومساهم في حل أزمة التعليم العالي العربي.

بالرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات الخاصة التي أنشئت في العقد المنصرم وحتى تاريخه ، فإن هذه الزيادة الكبيرة لا تعبر عن تقدم جوهري في قطاع التعليم العالي العربي ، إذ أن كل الجامعات العربية الخاصة مازالت دون المستوى المقبول في ما يتعلق بالدراسات والبحوث فضلاً عن أن أقساط الدراسة عالية جداً.

يشير Matira (2) إلى أن التربية ، وخاصة التعليم العالي أصبحت تسير على خطى الإستثمار والربح متأثرة بالربحية وقانون السوق ، ولذلك أطلق على التربية "بشكل عام" لفظة "تسليع التربية" - من سلعة- Commodification of Education ، ويعزو هذا الامر إلى المفاهيم الجديدة التي أتت بها عملية العولمة.

1- المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم ،2009، "عقد كل التعليم العالي في البلدان العربية: الإنجازات، والتحديات، مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - بيروت، ص 43.

2 .Marita, Pallavi, 2007, Higher Education and Global Challenges, Sourabh Pub. House, New Delhi.

وفي هذا السياق يشير التقرير السنوي لمناخ الإستثمار (1) لعام 2008 أن فعالية نظام التعليم العالي العربي مازالت محدودة لعدة أسباب أبرزها تدني نسبة الملتحقين بالتعليم العالي وارتفاع الرسوم الدراسية إلى مستويات باهظة في الجامعات الخاصة وتدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي وعدد الأبحاث المنشورة فضلاً عن تدني مستوى الحرية الأكاديمية. وبالنسبة لمراكز البحوث يشير تقرير المعرفة العربي (2) أن مصر تحتوي حالياً على أكبر عدد من المراكز البحثية.

منها 14 مركزاً بحثياً حكومياً متخصصاً ، و119 مركزاً تابعاً للوزارات و114 مركزاً في الجامعات هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المدن الثقافية البحثية عددها قليل جداً وينحصر وجودها في مصر والسعودية وتونس كما أن هناك محاولات جادة مثل واحة العلوم والتكنولوجيا البحثية التي تعمل تحت مظلة مؤسسة قطر التي ترعى العديد من البحوث العلمية والتنموية. وتجدر الملاحظة في هذا المجال إلى أن الجزء الأكبر والأهم من تمويل معظم مراكز البحوث العربية يأتي من الدولة.

وفي قراءة سريعة حول مساهمة الشركات العالمية الكبرى في الإنفاق على البحث والتطوير R+D فنجد أن هذه الشركات أنفقت 492 بليون (مليار) دولار عام 2007 ، منها حوالي 48% في بلدانها الأصلية فيما تستثمر الباقي في بلدان أخرى للإستفادة من خبراتها ومهاراتها لدنوها من الأسواق الناشئة (3). بينما تنفق الدول العربية قاطبة اقل من بليون دولار على البحوث.

يشير تقرير مناخ الإستثمار 2008(4) إلى أن نسبة الطلبة المقيدون في مؤسسات التعليم العالي الخاص ، قاربت نظيرتها في الجامعات الحكومية ، وذلك لاتجاه معظم الدول العربية لاتتجهج سياسة تحد من النمو في عدد الطلبة المقبولين في الجامعات الحكومية،سعي الجامعات الخاصة لاستقطاب نسب متزايدة من الطلبة لتساهم في ارتفاع إيراداتها وأرباحها ، ارتفاع أعداد الخريجين من مراحل التعليم الأدنى ، اتجاه الدول العربية التي لم تبدأ بعد في خوض التجربة إلى التوسع في إقامة مثل هذه المؤسسات حتى تحد من نمو الإنفاق العام الموجه للتعليم العالي ،وأخيراً تمثل الجامعات الخاصة بدائل عن الدراسة بالخارج.

1. مؤشرات التعليم العالي في الدول العربية، "تقرير مناخ الإستثمار "2008"، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار.
2. تقرير المعرفة العربي العام 2009، "نحو تواصل معرفي منتج" UNDP، ومؤسسة محمد بن راشد المكتوم.
3. راجع في هذا الشأن : باري جارولسكي وكيفين ديهوف 2008، "خارج حدود الإبتكار العالمي 1000" على الموقع الإلكتروني

[HTTP://www.strategy-usiness.com/media/tile/sb53-08405.pdf](http://www.strategy-usiness.com/media/tile/sb53-08405.pdf)

4 . تقرير مناخ الإستثمار 2008، مرجع سبق ذكره، ص،13

لكن تقرير UNDP 2009 يشير إلى أنه لا يمكن رسم صورة دقيقة عن مؤسسات التعليم العالي الخاص في المنطقة العربية وذلك لعدم وجود أي قاعدة معلومات متكاملة حول أعدادها وأنواعها وتبعيتها والبرامج التي تقدمها وأعداد الطلبة فيها. ويضيف التقرير إلى أن المؤسسات المنشأة حديثاً لا تزال هامشية من حيث أعداد الطلبة الملتحقين بها ونسبة الجامعات لكل مليون نسمة- أنظر الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

نسبة الجامعات / لكل مليون نسمة 2008			
النسبة	الدولة	النسبة	الدولة
3.8	الإمارات	0.4	مصر
1.0	الجزائر	0.5	العراق
2.4	ليبيا	4.4	الأردن
0.6	المغرب	10.0	لبنان
4.3	تونس	0.5	سورية
0.9	السودان	19.3	البحرين
1.2	اليمن	1.7	الكويت
1.3	جيبوتي	1.8	عمان
0.3	موريتانيا	5.5	قطر
1.1	اجمالي الدول العربية	1.1	السعودية

يتساءل تقرير المعرفة العربي للعام 2009 (1) عما إذا كان التعليم العالي في الدول العربية يؤمن فعلاً رأس المال البشري المعرفي اللازم للاستجابة لمختلف متطلبات التنمية والإحتياجات سوق العمل ، لكن المعطيات المتوفرة في القطاعات والتخصصات المختلفة في التخصصات الطبية النادرة وتوابعها الصناعية وتخصصات الهندسية ، وعلى الأخص الهندسة الصناعية ، وتخصصات صناعة الإلكترونيات على سبيل المثال لا الحصر لا تؤدي الغرض المطلوب ويبقى اعتماد الدول العربية على التكنولوجيا ، الغربية بالتحديد ، قائماً.

فنجد أن مؤسسات التعليم العالي العربي تضخ الكثير من الخريجين الذين ليس لديهم فرص حقيقية للعمل، بينما تفتقر أسواق العمل إلى خريجين في اختصاصات عديدة، وكذلك الإقتصادات الوطنية العربية التي مازالت تدور في فلك الإقتصادات الصناعية المتطورة. فمثلاً لا توجد جامعة عربية واحدة يتوفر فيها دراسة تصميم السيارات.

إذاً أين المشكلة؟

هل هي الجامعات العربية أم هيكلية الإقتصاد الوطني. فمن المستبعد أن تبادر جامعة ما سواء أكانت حكومية أم خاصة إلى طرح برامج مميزة . كتصميم السيارات على غرار ما هو موجود في جامعة COVENTRY البريطانية ، بسبب أن سوق العمل لا يستوعب مثل هذه التخصصات نظراً لعدم توفر صناعة السيارات بالمعنى الحقيقي في كافة الدول العربية ، وقس على ذلك الكثير من التخصصات الأخرى. فأى جامعة عربية أخرى تقدم برنامجاً تخصصياً في علوم استكشاف الفضاء ، شأن جامعة UNIVERSITY OF CALIFORNIA – LOS ANGELES التي يتوفر فيها معهد متخصص لاستكشاف الفضاء (1) والذي بينه وبين وكالة الفضاء الأمريكية NASA عقود بحوث وتجارب ورفد الوكالة بباحثين متخصصين تقدر قيمتها بعشرات ملايين الدولارات. كذلك الأمر بالنسبة للصين والهند اللتين استقتلتا عام 1948 أصبح لديهما معاهد لدراسة الفضاء في جامعاتهما. صحيح أن هذين البلدين كبيرين بحجم السكان والإمكانات ولكن لو أخذنا (اسرائيل) ذات الحجم الصغير سكانياً (خمسة ملايين)، سنجد أن لديها وكالة متخصصة للبحوث واستكشاف الفضاء التي وضعت لبناتها الأولى في السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم

1. تقرير المعرفة العربي للعام 2009، "نحو تواصل معرفي منتج" UNDP ومؤسسة محمد بن راشد المكتوم.

2. راجع موقع جامعة UCLA على شبكة الحاسوب

والتي بدأت عملها عام 1982 وتوجتها بإطلاق أول قمر مراقبة (تجسس) OBSERVATION SATELLITE من سائلة أقمار OFEK عام 1988، وقد صنفت إسرائيل من ضمن الدول القلائل التي استطاعت إطلاق صواريخ الفضاء من منصات الوطنيه INDEGENOUS SPACE LAUNCHING CAPABILITY (1).
كما تعد الجامعات (الإسرائيلية) لوكالة الفضاء بمختصين وباحثين وخاصة جامعتي "تخنيون" وبار ايلان".

وبالعودة إلى تخصص تصميم السيارات فنجد أن جامعة COVENTRY (2) مصنفة كمركز امتياز لتصميم العربات المتحركة ومنها السيارات، إذ تمنح شهادات علمية في هذا المجال كما أنها ترفد صانعي السيارات بالكفاءات اللازمة لتطوير انتاجها بينما يقوم الصانعون بتقديم المنح والمساعدات، إلى جانب الحكومة، إلى الجامعة لمساعدتها في الإبداع وتقديم الجديد في مجال تصميم العربات المتحركة ومنها السيارات.

ومثال آخر تمنح جامعة "سانت جون الدولية" في مدينة ميلان - إيطاليا ST. JHON INTERNATIONAL UNIVERSITY درجة الماجستير في تصميم السيارات (1).

ما تقدم أمثله من التخصصات غير المتوفرة في كل الجامعات العربية سواء أكانت حكومية أم خاصة. وبالطبع فإن تلك الجامعات لا تستطيع بسهولة تأسيس وطرح برامج مشابهة نظراً لعدم توفر الخبرة أو انها في حدها الأدنى، كما أنها لا تغامر بطرح هكذا تخصصات نظراً لعدم وجود سوق عمل للخريجين المتوقعين لافتقار المنطقة العربية من صناعة السيارات ودراسات استكشاف الفضاء الخارجي ونتاج المعدات الطبية المتقدمة و و....الخ.

ولذلك فالمشكلة تكمن أساساً في هيكلية الإقتصادات العربية وصغر حجمها وارتباط الدول العربية قاطبة بتعاملات تجارية مع دول العالم الأخرى إذ أن التجارة البينية العربية تشكل فقط 10% من التجارة العربية مع العالم.

-
1. لمزيد من المعلومات المفصلة حول هذا الموضوع راجع الموقع التالي:
WIKIPEDIA.ORG/WIKI/ISRAELI-SPACE-AGENCY
 2. موقع الجامعة COVENTRY (CAR BODY DESIGN)
 3. راجع في هذا الشأن موقع الجامعة الإلكتروني.

أما جمهورية كوريا (أي كوريا الجنوبية) فإنها حولت جزءاً كبيراً من دعم الجامعات إلى المدارس الثانوية المهنية والتخصصية منذ منتصف السبعينات. ففي عام 2002 كان هناك 741 مدرسة ثانوية مهنية درس فيها ما يزيد عن نصف مليون طالب مهني وصناعي (535363) (1) ، ومن ناحية ثانية يفوق عدد الكليات التقنية وكليات المجتمع عدد الجامعات: 159 كلية تقنية مقابل 137 جامعة ، والتركيز كان منصبا على الهندسة والتصنيع (2) علماً بأن عدد سكان كوريا الجنوبية هو 50 مليون نسمة.

ساعد كوريا الجنوبية التركيز على التخصصات المهنية والجامعية في الهندسة والتصنيع إلى استقطاب رؤوس أموال أجنبية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث تمكنت بفعل سياستها التربوية بكافة مراحلها من توفير الكفاءات اللازمة للتصنيع والإبتكار، السى أن احتلت كوريا المرتبة الرابعة عالمياً ببراءات الإختراع والإبتكارات.

.1 <http://kois.koreanet>
.2 (OECD indicators,2002)

يلاحظ أن التعليم العالي العربي فشل فشلاً ذريعاً في كافة المجالات وخاصة في مجال الإختراعات والإكتشافات العلمية والبحوث إذ لم تنجح الجامعات العربية كلها في الإرتقاء بأحد باحثيها أو مكتشفيها إلى نيل جائزة نوبل باستثناء الراحل نجيب محفوظ، الذي نال جائزة نوبل للأدب عن رواياته وليس عن عمله في إحدى الجامعات، كما نال الباحث المصري زويل جائزة نوبل في العلوم ولكنه كان يعمل آنئذ في جامعة أجنبية.

هذا ناهيك عن التعليم العام وما دون الإبتدائي الذي لم يفلح في محو الأمية وتعليم الكبار. فإذا كانت التربية بكافة مستوياتها تهدف إلى نشر المعرفة وتعليم الناس ورفع مستواهم الإقتصادي والإجتماعي والنهوض بالصناعة والإختراعات للتخلص من التبعية والهيمنة، فإنها لم تؤدي الغرض وأصبحت في عنق الزجاجة لذا يستنتج أن التربية العربية في أزمة (1).

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى غياب المجتمع المدني العربي والمجتمعات الأهلية والخيرية عن المساهمة في دعم وتأسيس التعليم العالي العربي غير الهادف إلى تحقيق الربح مقارنة مع الكثير من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فتكاد لا تفتقر جامعة أمريكية واحدة، سواء خاصة أم حكومية، إلى تاريخ التبرعات والهبات التي كانت وراء إنشائها وفضلاً عن الدعم الحكومي.

ولا يتسع المجال في هذا البحث إلى سبر أغوار تأسيس مؤسسات التعليم العالي الأجنبية. فنظرة سريعة على تاريخ الجامعات الأمريكية، على سبيل المثال تؤكد مدى أهمية مساهمة الأفراد والمجتمعات وقطاع الأعمال في التبرعات السخية لتأسيس الجامعات ودعمها.

ولو أخذنا على سبيل المثال أربعة جامعات عشوائياً في الولايات المتحدة فنلاحظ أن متبرعاً واحداً اسمه James Irvine باع لجامعة University of California Irvine 400 هكتار بدولار واحد فقط لتأسيس الجامعة وأن متبرعاً آخر اسمه George Brackenridge تبرع لجامعة University of Texas – Austin بمائتي هكتار (2 كيلو متر مربع).

وكذلك بالنسبة للجامعتين الأمريكيتين في بيروت والقاهرة فقد انشئت بتبرعات خارج الدول العربية، إذ بدأ إنشاء الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1866 ورسمياً بدأت عام 1875 باسم الكلية البروتستنتية السورية والقائمة تطول جداً، وهذا ما لا نعهده بالجامعات العربية باستثناء القليل والقليل منها.

1. للمزيد حول أزمة التربية العربية راجع: مفيد إبراهيم، 1999، أزمة التربية في الوطن العربي، منشورات مجدلاوي

فمثلاً جامعة القاهرة التي أسست سنة 1908 (1) كان فيها بعض التبرعات الشخصية وخاصة القصر العيني الذي أنشأت فيه كلية الطب، وكذلك الاف الهكتارات من الأميرة فاطمة بنت اسماعيل.

ونلاحظ أيضا أن بعض الجامعات الحديثة (2) مثل The German University in Cairo التي اسست بدعم من جامعة ULM و Stuttgart الألمانية وولاية Baden-Wuerttemberg وكذلك (DAAD) المؤسسة الألمانية لتبادل الخدمات الأكاديمية. فضلا عن دعم السفارة الألمانية في القاهرة وغرفة الصناعة والتجارة الألمانية العربية ووزارة التعليم والبحوث الألمانية. وتعتبر هذه الجامعة أول جامعة ألمانية خارج ألمانيا.

وفي هذا السياق دعى الدكتور عمرو سلامة وزير التعليم العالي السابق في جمهورية مصر العربية إلى إنشاء جامعة أهلية غير هادفة للربح، وذلك في محاولة لإعادة تفعيل دور المجتمع المدني والمبادرات الأهلية في دعم التعليم العالي. ويعبر مشروع إنشاء جامعة أهلية عن تطلعات الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي لا تهدف إلى تحقيق الربح وإنما النهوض بالعملية التربوية بوجهيها التعليمي والتعليمي. وهنا تبرز أدور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على متخذي القرارات الوطنية.

ومن مراجعات أدبيات إنشاء الجامعات العربية (عينة مختارة) وأدبيات إنشاء الجامعات الأمريكية (عينة مختارة) نلاحظ ضخالة الأموال والأصول المتبرع بها تأسيس جامعة عربية مقارنة بالجامعات الأمريكية، إذ لا تبلغ مساهمات القطاع الخاص أكثر من تبرع بمبنى دراسي – في أحسن الأحوال – أو إنشاء كرسي جامعة أو تقديم بعض المنح والجوائز بينما تحصل بعض الجامعات الأمريكية على منح ومساعدات من القطاع الخاص تقدر بمليارات الدولارات.

علما بأن بعض الجامعات العربية سميت بأسماء عائلات متنفذة أو ميسورة جدا ولكنها تتقاضى رسوماً مرتفعة كمثيلاتها من الجامعات الخاصة، كما أن تلك العائلات تقفز مباشرة إلى إنشاء جامعات وتتقاضى عن إنشاء كليات (متوسطة أو غير متوسطة) قد تكون مفيدة للمجتمع. لذا فإن تلك الجامعات شأنها شأن الجامعات الخاصة التي تنشأ بغرض تحقيق الربح – بمعنى مشروع استثماري.

1. Wikipedia, The free Encyclopedia, list Of Universities in Egypt

2. دليل كليات ومعاهد التعليم العالي في جمهورية مصر العربية 2007 – 2008 مكتب وزير التعليم العالي القاهرة

تجدر الإشارة الى أن الجامعات الخاصة لا تفصح عن ميزانياتها إلا أن يطلب منها ذلك، وهذا نادراً ما يحدث، من جهات حكومية، إلا إن كانت الجامعة شركة مساهمة كما هو الحال في الأردن (بعض الجامعات شركات مساهمة) على سبيل المثال لا الحصر.

والملاحظ أيضاً أن المستثمرين في التعليم العالي من القطاع الخاص يفضلون إنشاء جامعة ولا يفضلون إنشاء كلية حيث أن كلمة جامعة أكثر رنيناً وبريقاً للذين يودون الالتحاق بالتعليم العالي والذين لا يرغبون بالالتحاق بالجامعات والكليات الحكومية بسبب أو لآخر.

وإلى ذلك فالجامعات الأجنبية في الدول العربية، ومنها جامعات عريقة كالجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة الأمريكية في القاهرة دائماً ما تطلق حملات جمع أموال وتبرعات Fund Raising لدعم ميزانياتها. فعلى سبيل المثال، ومنذ ما يزيد عن عشرين عاماً، جمعت الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام 1986 تبرعات قيمتها 18.4 مليون دولار من عدة مصادر أمريكية ومن دول الخليج العربي ومن مصر(1).

1- بدران، نبيل وكمال نجيب. 2000، ص. 162

وفيما يتعلق بقضية الرسوم الدراسية المرتفعة للجامعات الخاصة يرى تقرير مناخ الإستثمار 2008 (1) أنها تعمل بمثابة سقف تحد من قدرة هذه الجامعات على إستيعاب أعداد ضخمة من الطلبة والطالبات، وفي هذا السياق دعا التقرير لدراسة اقتصاديات الجامعات الخاصة في المنطقة العربية مقارنة بدول العالم المختلفة وصولاً إلى تحديد رسوم الدراسة على نحو واقعي وبما يتناسب مع مستويات الدخل مع وضع سياسات بديلة لحماية الطلبة المنتمين إلى فئات الدخل المنخفضة مثل توفير المنح والقروض لأغراض استكمال الدراسة أو توفير فرص عمل لبعض الوقت لمساعدة الطلبة على تسديد رسوم الدراسة.

على سبيل المثال تبلغ الرسوم الجامعية السنوية لتخصص الهندسة في الجامعة البريطانية في مصر أربعة آلاف وخمسمائة (4500) جنيه استرليني (2) ، بنما تبلغ الرسوم السنوية لدراسة الهندسة في الجامعة الألمانية في القاهرة سنة وثلاثين ألف (36000) جنيهاً مصرياً (3) وهذا لا تقوي عليه الأغلبية الساحقة من العائلات المصرية التي يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي فيها أربعة آلاف ومائتي (4200) دولار أمريكي (4) والحال نفسه ينطبق على عوائل كل الدول العربية ماعداً دول مجلس التعاون الخليجي.

إذاً نحن أمام معضلة جديدة قديمة حيث أصبح التعليم العالي الخاص عبئاً على المجتمع وأمسى للنخبة والقادرين مالياً وكأن الزمن يعود القهقري أيام كانت المطالبة تدعوا إلى تعميم التعليم العالي وجعله متاحاً للجميع. هذا الوضع سيشكل ضغائن اجتماعية وأنقساماً مجتمعياً ويزيد من حدة التنافس على المقاعد الجامعية المحدودة أصلاً لعدم قدرة أغلبية الدول العربية على التوسع الأفقي والعامودي في التعليم العالي. إذ تنوع ميزانيات أغلبية الدول العربية من ضغوطات في الإنفاق على الصحة والتعليم، بكافة مراحلها، فضلاً عن ميزانيات الدفاع الباهظة ، وذلك بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان التي تبلغ مايقارب اثنين بالمائة 2% ويزيد عن ذلك بكثير في دول مجلس التعاون الخليجي التي مازالت تستقطب عمالة أجنبية حيث سجلت دولة الامارات العربية المتحدة أعلى نسبة زيادة في عدد السكان 6.2% (5)

1- تقرير مناخ الإستثمار 2008، "مؤشرات التعليم العالي في الدول العربية"

2- موقع "الجامعة البريطانية في مصر"

3- موقع "الجامعة الألمانية في القاهرة"

4- Fact Book, 2009, Per Capita Income-Arab Countries, CIA

5- UNDP, Human Development Record, 2009.

تشجع بعض الحكومات كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وسنغافورة ، القطاع الخاص على تقديم القروض لمساعدة الطلبة على متابعة دراستهم الجامعية على قاعدة أن سوق العمل هو الذي يحتاج إلى الخريجين في النهاية. ويلاحظ Jarvis (1) أن الجامعات البريطانية تتلقى منحاً ضخمة من الشركات التي تحتاج إلى قوى عاملة مؤهلة – وهكذا تصبح التربية "صناعة الخدمة" Service Industry.

وفي هذا السياق ولكن من طرف الدعم الحكومي فإن المملكة العربية السعودية، كانت السبابة عربياً إلى منح قطاع التعليم العالي الخاص دوراً أكبر في السنوات العشر المقبلة. كما تخطط حكومة المملكة إلى رفع نسبة مشاركة التعليم العالي الأهلي (الخاص) إلى 30 في المائة بنهاية خطة التنمية التاسعة عام 2012 من منظومة التعليم العالي في المملكة(2).

إضافة إلى ذلك فإن المملكة العربية السعودية هي الدولة العربية الوحيدة التي رصدت 400 مليون ريال على شكل منح للطلبة المميزين الدارسين في مؤسسات التعليم العالي الخاص وذلك لرفع المستوى العلمي الأكاديمي لتلك المؤسسات.

كما يلاحظ إن ما يزيد عن ثلاثين بالمائة (<30%) من الشباب في المملكة المتحدة منخرطون بشكل أو بآخر في التعليم العالي أكثر من نصفهم من الإناث ، وذلك بسبب زيادة الإقبال على التعليم العالي وإتاحة الفرص من قبل مؤسسات التعليم العالي بطرح برامج مرنة ذات دوام جزئي انطلاقاً من فلسفة إتاحة الفرص للجميع(3). وفي هذا السياق تعمد الحكومة البريطانية إلى تقديم حوافز مالية لمؤسسات التعليم العالي لكي تتوسع في تزويد الخدمات التعليمية للراغبين في متابعة الدراسة ما بعد المرحلة الثانوية فضلاً عن حث مؤسسات التعليم العالي لطرح برامج جديدة مثل "درجة جامعية تأسيسية لسنتين".

1. Jarvis, P., p 9, 2002

2. صحيفة الشرق الأوسط ، 28 محرم 1429 هـ ، 6 فبراير 2008 ، العدد 10662

3. Hay ton A. And Paszuka, A (2002) Access, Participation and Higher Education, Kogan page LONDON, UK, P55

تعتبر وفرة الوظائف وسوق العمل المفتوح عوامل مساعدة لتمكين الطلبة من دفع رسومهم في مؤسسات التعليم العالي. إذ تبين الإحصاءات في المملكة المتحدة أن ما نسبته أكثر من ثلاثة من كل خمسة طلبة يعملون في وقت ما خلال دراستهم العليا في الكليات والجامعات وأن أربعة من كل خمسة يعملون خلال العطلة الصيفية.

وإذا ما دققنا النظر في هذه النسب المرتفعة وقارناها مع ما هو واقع العمل في الكثير من البلدان العربية التي تعاني أصلاً من معدلات بطالة مرتفعة ، فإننا نستنتج بأن عمل الطلبة الجامعيين يكاد يكون معدوماً أو في حدوده الدنيا في أحسن الأحوال.

وبنظرة سريعة على من يسدد تكلفة التعليم العالي في أمريكا ان الجامعات الحكومية الأمريكية تعتمد على خمسة مصادر رئيسية في التمويل هي التالية:

- 1- الرسوم والأقساط التي يسدها الطلبة.
- 2- مخصصات مالية من حكومات الولاية.
- 3- مخصصات مالية فدرالية.
- 4- مساهمات المراكز البحثية بمختلف أنواعها (تستقطع من الضرائب).
- 5- مساهمات وتبرعات من المؤسسات التجارية والصناعية (تستقطع من الضرائب)(1)

صحيح أن الرسوم والأقساط الطلابية تشكل ما يزيد قليلاً عن أربعين بالمائة 40% من التكاليف الجامعية. إلا أن المساهمات الأخرى ، كل على حدة ، لا تساوي النسبة التي يدفعها الطلبة، لكنها تعكس مدى المشاركة الإجتماعية/الوطنية في تحقيق الأهداف التربوية. وهذا على عكس الجامعات الحكومية العربية التي تعتمد في تمويلها ما يفوق، في بعض الأحيان على تسعين في المائة 90% من الدولة.

يعتبر البحث العلمي إلى جانب التطوير ، ثاني وظيفة بعد التدريس. وتولي بعض الجامعات المرموقة في كل من الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا والصين والهند أهمية خاصة للبحث العلمي وخاصة جامعات مثل Harvard و MIT و Cambridge على سبيل المثال التي يحصل علماءها وباحثوها بشكل دائم على جوائز نوبل.

وتشير مختلف التقارير الصادرة من مؤسسات اهمية وعالمية ،إلى أن أكبر معوقات المبادرة الفردية والبحوث العلمية في منطقة الشرق الأوسط ،ومن ضمنها المنطقة العربية ، هو تدني مستوى الإنفاق على البحث والتطوير حيث يبلغ معدل الإنفاق في البلدان العربية على البحث والتطوير 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي أي اثنين من عشرة بالمائة ، مقارنة مع ما تنفقه السويد (2) 3.8% و (اسرائيل) 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي ، أي ثلاثة فازرة ثمانية بالمائة للسويد وأربعة فازرة سبعة بالمائة (اسرائيل).

1. جاد، سمير، ومهنى غنيم، 2005، ص.ص. 206-207.
2. تقرير المعرفة العربي للعام 2009. UNDP.

كما يلاحظ أن تلك الأخيرة تنفق ست مليارات دولار على البحث العلمي بينما تنفق الدول العربية مجتمعة مليار وسبعمئة ألف دولار (1.7 مليار) على البحث العلمي وهو نفس المقدار الذي تنفقه جامعة Harvard على البحث العلمي (1). فضلاً عن ذلك أن ماينفقه القطاع الخاص في (اسرائيل) يبلغ ضعفي ما تنفقه الدولة.

وبمقارنة نسبة ما ينفقه الفرد العربي في مجال البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 4 (أربعة) دولارات فقط مع نسبة ما ينفقه الفرد الأمريكي الذي يبلغ 930 دولاراً والفرد (الإسرائيلي) 972 دولاراً فإن الهوة تبدو عميقة جداً.

ويلاحظ أن منظمة التراتبية (التصنيف) الأكاديمية للجامعات العالمية arwu.org ومقرها جامعة شنغهاي (2) في الصين ، قد صنفت أفضل 500 جامعة عالمية بناء على إنتاج البحوث العلمية وجودة أعضاء هيئة التدريس والفوز بالجوائز العلمية. فقد تصدرت 14 جامعة أمريكية مجموعة أول 20 جامعة وأنت الجامعة العبرية في المرتبة 64 عالمياً والرابعة (4) على مستوى قارة اسيا أي قبل الكثير من الجامعات المرموقة اليابانية والصينية والكورية والهندية (3).

زيادة على ذلك فقد صنفت ست (6) جامعات (اسرائيلية) أيضاً من ضمن مجموعات أول مانتى جامعة وضمن أول ثلاثمائة جامعة وضمن أول أربعمئة جامعة. بينما صنفت جامعة عربية واحدة فقط وهي جامعة الملك سعود، ضمن الجامعات العالمية المميزة بالبحوث والجوائز العلمية، وحازت على المرتبة 426 من ضمن أفضل 500 جامعة عالمية وكذلك قريبة منها جامعتي طهران واسطنبول ، بينما اختلفت كل جامعات الشرق الأوسط ومن ضمنها الجامعات العربية الثلاثمائة وخمسون ونيف.

-
- 1- مؤتمر مؤسسة التعليم، 2009، ورقة العمل الرئيسية، عمان، الأردن.
 - 2- [HTTP://WWW.ARWU.ORG/ARWU2009.JSP](http://www.arwu.org/arwu2009.jsp)
 - 3- نفس المرجع السابق

تعد الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) من الشركات الرائدة في دعم البحث العلمي في جامعات المملكة العربية السعودية وأيماناً منها بأهمية البحث العلمي لتقدم الصناعة والمساهمة في حلول المشكلات البيئية والصحية في المملكة ، وكذلك شركة ارامكو التي تقدم ايضاً دعماً كبيراً للجامعات السعودية.

وتعتبر تجربة الهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركة سابك في الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي مميزة إذ بلغ ماقدمته سابك للبحوث في مدينتي الجبيل وينبع بين عامي 1980 و 2006 مايزيد عن 27 مليون ريال سعودي(1).

ومن ناحية ثانية، وعلى سبيل المثال وليس الحصر ، تقدم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) دعماً سنوياً لمشاريع البحث العلمي لجامعة الملك عبد العزيز وتخصص بشكل أساسي لدعم الأبحاث المتعلقة بالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والمعدنية والمتعلقة بالنشاط الأساسي للشركة. وتقوم عماد البحث العلمي بالجامعة بإدارة هذه المنح وتبلغ المدة القصوى لتنفيذ هذه الأبحاث 12 شهراً بما لا يتجاوز 100.000 ريال للمشروع الواحد (حسب تاريخ 2009/07/11). إلى ذلك تواصل سابك تعاونها مع العلماء والمؤسسات العلمية والبيوت الهندسية والاستشارية والجامعات داخل المملكة العربية السعودية وخارجها ، فضلاً عن دعم تمويل الكراسي الجامعية والجوائز البحثية التي استحدثتها.

وفي هذا السياق وقعت سابك إتفاقية تعاون مع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (التي أفتتحت هذا العام) تهدف إلى إقامة مشاركة إستراتيجية مستديمة ، كما وقعت مذكرة تفاهم مع كل من وزارة البترول والثروة المعدنية وجامعة الملك سعود لإنشاء مركز سابك لتطوير التطبيقات البلاستيكية المتخصصة والمتقدمة. يذكر أن شركة سابك تخصص 571 مليون ريال سعودي لمصاريف الأبحاث والتقنية.

ومن الأمثلة الرائدة في التعليم العالي غير الهادف إلى تحقيق الربح: برنامج الشمال للتنمية 2009 السعودي.

يعتبر البرنامج الشمال للتنمية (2) مبادرة شراكة تكاملية بين القطاع الخاص والعام بهدف المساهمة في رفع تنافسية الموارد البشرية لتطوير الأداء وتعزيز قيم المهنية والإحتراف والقيادة والإدارة المشتركة والتطوير وكراسي البحوث بالجامعات والمبادرات التعليمية والتأهيل والتدريب وتطوير تطبيقات روح المبادرة وتشجيع الأعمال الصغيرة

1. تجربة الهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركة سابك في الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي
2. راجع موقع "برنامج الشمال للتنمية" ومقره الرياض، المملكة العربية السعودية وعلى شبكة الحاسوب.

بالتعاون مع استشاريين وأكاديميين ومقدمي خدمات وخبراء محليين ودوليين ومراكز أبحاث وهيئات وجامعات محلية وعالمية مرموقة.

وبرنامج الشمال يعني بتدريب آلاف السباسب السعودي بالتنسيق مع جامعات مرموقة، أكسفورد، كامبريدج، أم أي تي. وينفذ التدريب في كل من الرياض ، بالدرجة الأولى ، وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي نداءٍ وجّهه مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي 2009 ، عبرت بلدان مثل البرازيل والصين وجمهورية كوريا (1)خلال المؤتمر عن التزامها من أجل التعليم العالي في أفريقيا ، في حين أكدت أطراف فاعلة من القطاع الخاص رغبتها في تقديم الدعم من أجل نشر التعليم العالي وتحقيق الامتياز في مجال التعليم في أفريقيا والبلدان النامية في شتى أنحاء العالم التي تعاني من نقص خطير في تمويل التعليم العالي.

ومثال على الشراكة بين القطاعين العام والخاص يشير (2) Marita إلى بروز التجمعات التكنولوجية Technology Parks لأغراض البحث والتطوير بشراكة بين القطاعين كما هو الحال في تايبيه واليابان وسنغافورة ففي تايبيه يتواجد مجمع صناعي علمي ضخم بقرب الجامعات الرئيسية وهذا المجمع المدعوم من قطاع الأعمال الخاص والقطاع الحكومي يستقطب اهتمام الكثير من شركات التكنولوجيا المتطورة HI-TECH FIRMS في الصين وفي العديد من دول العالم. ويضيف Marita فضلاً عن ذلك أن بعض الجامعات التي تملكها شركات تنتج سلعا تربوية للسوق ومن ناحية أخرى يقبل عدد كبير من الشركات الخاصة على عقد اتفاقيات مع العديد من الجامعات للمساعدة في بعض المسائل التكنولوجية الشائكة.

1. مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي ، تموز/يوليو 2009، باريس

2. MARITA, PALLAVI,2007 "HIGHER EDUCATION AND GLOBAL CHALLENGES"
SOURAHB PUB. HOUSE, NEW DELHI.P 15

الجامعات الوقفية Endowment Universities التي تكاد تكون معدومة في الدول العربية باستثناء جامعة واحدة أنشئت حديثاً في المملكة العربية السعودية (2009). والجامعات العربية الوقفية المتوفرة في الدول العربية هي أساساً جامعات للدراسات الإسلامية فقط. ومفهوم الجامعة الوقفية هو أن الجامعة لا تهدف إلى تحقيق أي ربح مادي على الإطلاق ، وهذه الجامعات أسست في الأصل بمبلغ مالي يستثمر جزء كبير منه لأغراض التمويل الذاتي عن الرسوم والأقساط التي تحصلها الجامعة من الطلبة، وقد تكون الأقساط في بعض الجامعات كبيرة جداً كما هو الحال في جامعة University Harvard ومعهد مساتشوسيتس التكنولوجي Massachusetts Institute of Technology اللتان لهما سمعة عالمية كبيرة في البحوث والإختراعات. يتضح من الجدول (3) أن جامعة الملك عبدالله ، التي افتتحت عام 2009 تقع على رأس الجامعات الوقفية العالمية غير الأمريكية بمبلغ وقف يبلغ 10 بلايين (مليارات) دولاراً (1).

(3)

قائمة بمؤسسات التعليم العالي الوقفية غير الأمريكية			
الجامعة	الدولة	السنة	بلايين الدولارات
جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية	المملكة العربية السعودية	2009	10
جامعة كيوتو	اليابان	غير متوفر	2.1
جامعة سنغافورة الوطنية	سنغافورة	2008	0.72
جامعة كيب تاون	جنوب أفريقيا	2007	0.41
جامعة كيمبريدج	المملكة المتحدة	2007	7.9
جامعة ملبورن	استراليا	غير متوفر	0.68
جامعة اكسفورد	المملكة المتحدة	2007	4.2

والمدهش في الأمر أن عدد الجامعات الوقفية الأمريكية يفوق بكثير عدد جامعات العالم الوقفية كله إذ يربو عدد تلك الجامعات الأمريكية الوقفية ، التي تبلغ ميزانية وافية كل منها ما يزيد عن بليون دولار ، أكثر من 60 جامعة وافية.

وتربعت على رأس الجامعات الوقفية الأمريكية جامعة HARVARD التي تبلغ وقفيتها 36.5 بليون (ثلاثة وستون ونصف مليار دولار) لعام 2008 وتعتبر جامعة HARVARD صاحبة ثاني أكبر وافية مالية، من ضمن المؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح ، بعد وافية مؤسسة بل وميلندا جيتس (BILL AND MELINDA GATES FOUNDATION) وتتألف وافية جامعة HARVARD من 10.800 وافية مستقلة بمعنى أن لدى الجامعة 10.800 مصدر للحصول على التمويل الوقفي ، فضلاً عن ذلك فإن العديد من الجامعات الأمريكية التي تزيد وقفيتها عن بليون دولار. إذ لا غروى في أن تصدر الجامعات الأمريكية قوائم أفضل 500 جامعة عالمية نظراً لاهتمامها بالعلم والبحوث المميزة.

وبالنسبة لجامعة الملك سعود أوضح مديرها أن الجامعة لديها الآن (كان ذلك في شهر مارس 2009) 43 فكرة بحثية تأسس منها ثلاث شركات في إقتصادية المعرفة، مؤكداً أن الجامعة ستنتهي خلال الأيام المقبلة من بناء أول برج للتقنية ، وأشار إلى أن الجامعة جمعت 1.600 بليون ريال للأوقاف (أي وافية للجامعة) ، 500 مليون ريال منها من شركة سابك لتمويل البتوركميكل، لافتاً إلى أن كراسي البحث لن تتوقف.

توقع الدكتور عبد الله بن عبد العزيز مدير الجامعة أن يسهم برنامج "أوقاف الجامعة" في توفير مبلغ 25 مليار دولار خلال الـ 20 سنة القادمة ، مشيراً إلى أن المشروع سيسهم في تعزيز موارد الجامعة الذاتية وتمويل برامج البحث والتطوير التقني واستقطاب وتحفيز وتكريم الباحثين والمبدعين والموهوبين والتميزيين ورعاياتهم إضافة لعدد من المشروعات الحيوية ضمن سور المدينة الجامعية في الدرعية (قرب الرياض) (1).

وافقت هيئة مشروع أوقاف جامعة الملك سعود ، على إقامة مجموعة من المباني الفندقية والمكتبية والسكنية والتجارية والطبية يصل عددها إلى 11 مبنى على الأرض المملوكة للجامعة في الزاوية الجنوبية الغربية من المدينة الجامعية بحيث تدر دخلاً ثابتاً للجامعة.

ومن التجارب الوقفية الأخرى تجربة وفيات الدكتور الفنجري لجامعة القاهرة والأزهر بلغت سبع وفيات ، تجاوزت قيمتها أربعة ملايين جنيه ، تدر عائداً سنوياً شبه ثابت يقدر بنحو 400 ألف جنيه ، أي نحو 35 الف جنيه شهرياً توزع على الطلبة المحتاجين في سبع كليات في الجامعتين (2).

1. راجع في هذا الشأن موقع جامعة الملك سعود على شبكة الحاسوب
2. www.alwanmasr.net 02/08/2009

خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- 1- هناك تباين في الإحصاءات التي تقدمها مختلف الجهات حول التعليم العالي العربي من ناحية الكم والكيف.
- 2- تعاني المكتبة العربية من نقص شديد في الدراسات الممنهجة حول التعليم العالي العربي بمعنى عدم وجود جهة مركزية عربية تعنى بدراسات التعليم العالي العربي.
- 3- اتضح قصور الجامعات العربية كلها ، الحكومية والخاصة – وخاصة الخاصة – عن المساهمة في البحث والتطوير.
- 4- دولة عربية واحدة فقط ساهمت بدعم التعليم الخاص – السعودية.
- 5- عدم مساهمة القطاع الخاص في دعم مؤسسات التعليم العالي العربي باستثناء مساهمات متواضعة من قبل القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.
- 6- عدم وجود جامعات عربية وافية سوى جامعة واحدة وهي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية التي افتتحت هذا العام 2009.

-
- 1- الطلب من قطاعات الأعمال العربية المساهمة والإستثمار في التعليم العالي غير الربحي عن طريق إعطاء حوافز ضريبية ، بمعنى أن تخصم المساهمات من الضرائب المكلفة.
 - 2- تشجيع منظمات المجتمع المدني على التآزر والتحالف من أجل إنشاء جامعات غير ربحية.
 - 3- إنشاء جهاز عربي موحد لدراسات التعليم العالي من كافة جوانبه على أن تعهد مهمة تأسيس هذا المركز إلى دولة عربية رائدة في التعليم العالي الخاص وبالتشاور مع الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية.
 - 4- رصد أموال وافية لتأسيس جامعات غير ربحية ، ولو أنها تتقاض رسوما دراسية، بحيث تستطيع الجامعات من تمويل نفسها بنفسها .
 - 5- إنشاء مجتمعات علمية تنشأ بقرب المراكز الصناعية الأكثر انتشاراً في البلدان العربية.
 - 6- العمل على إنشاء مشروع مجمع صناعي عربي موحد ترفده مؤسسة تعليم عالي بحثي للاستفادة من تجارب كوريا وتايبيه وماليزيا والصين.

مراجع باللغة العربية

1. إبراهيم ، مفيدة ، 1999 ، أزمة التربية في الوطن العربي، مطبوعات مجدلاوي ، عمان.
2. إتحاد الجامعات العربية ، 2009 ، (موقع على شبكة الحاسوب) .
3. بدران ، نبيل وكمال نجيب ، 2000 ، " التعليم العالي وتحديات المستقبل " ، المحروسة للنشر ، القاهرة .
4. المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي ، 209 ، "عقد على التعليم العالي في البلدان العربية : الإنجازات والتحديات ، مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربي في الدول العربية – بيروت
5. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، 2008 ، " تقرير مناخ الإستثمار " ، مؤشرات التعليم العالي في الدول العربية.
6. تقرير المعرفة العربي العام 2009 ، " نحو تواصل معرفي منتج " ، UNDP ، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم .
7. خلف ، عمر محمد ، 1986 ، : أستسيات الإدارة والإقتصاد في التنظيمات التربوية " ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت .
8. جاد ،سمير ومهنى غنايم ، 2005 ، " إتجاهات وقضايا التعليم للقرن الواحد والعشرين " ، (ترجمة) ، الدار العالمية ، القاهرة .
9. جاروزلسكي ، باري وكيفين ديهوف ، 2008 ، " خارج حدود الإبتكار العالمي 1000 " .
10. دليل كليات ومعاهد التعليم العالي في جمهورية مصر العربية ، 2007-2008 ، مكتب وزير التعليم العالي ، القاهرة .
11. رابطة المؤسسات العربية الجامعية للتعليم العالي ، 2009 ، (موقع على شبكة الحاسوب).
12. منظمة العمل العربية ، 2008 ، " المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل " ، الرباط .
13. مؤتمر اليونيسكو العالمي للتعليم العالي ، تموز/يوليو 2009 ، بلريس ، (موقع على شبكة الحاسوب).
14. مؤتمر مؤسسة التعلم 2009 ، ورقة العمل الرئيسية ، عمان ، (موقع على شبكة الحاسوب)

References

1. **arwu.org - 2009 , (academic ranking of world universities)**
2. **Coventry University - (car body design) , university site.**
3. **Fact book, 2009, “per capita income – Arab countries”.**
4. **Jarvis , P. , 2001, “University and Corporate Universities”, Kogan Page , London , UK.**
5. **Korea , Attp:// kois.Korea net , (web site).**
6. **Marita , Pallavi , 2007 , “ Higher Education and Global Challenges “ , Sourabh Pub. House , New Delhi .**
7. **OECD Indicators , 2002 .**
8. **St. John International University – Car Design , (web site) .**
9. **UCLA – Institute of Space Exploration , (web site) .**
10. **UNDP , Human Development Record 2008.**
11. **Wikipedia , the Free Encyclopedia , Lists of Higher Education by Endowment , (web site) .**
12. **Wikipedia.org/wiki/Israeli-Space-Agency , (web site) .**
13. **Wikipedia , the Free encyclopedia , Lists of Universities in Egypt.**